

أثر تطبيق معايير التدقيق الجزائرية على تحسين جودة القوائم المالية - دراسة ميدانية للمعيار 530 "السير في التدقيق" على عينة من المهنيين في الشمال الشرقي الجزائري خلال سنة 2020 -
The application of the Algerian Auditing Standards to improve the quality of financial statements Field study Standard "Sounding in auditing" 530 of a sample Professionals in the north-east of Algeria during 2020 -

حرشاو عبد اللطيف¹ ، بوخاري عبد الحميد²

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات، جامعة غرداية (الجزائر)، harchaoua.abdelatif@univ-ghardaia.dz

² مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات، جامعة غرداية (الجزائر)، bkhamib@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/07/31

تاريخ القبول: 2021/07/04

تاريخ الاستلام: 2021/05/12

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ارتباط وتأثير تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السير في التدقيق" على جودة القوائم المالية، وبغية الوصول إلى هدف الدراسة استخدمت استمارة استبيان موزعة على مجموعة من المهنيين في الشمال الشرقي للجزائر، وتم الاستعانة ببرنامج SPSS النسخة 22 في تحليل البيانات. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين معيار التدقيق الجزائري 530 "السير في التدقيق" وجودة القوائم المالية، حيث أن تطبيق السير في التدقيق يؤدي إلى الرفع من مستوى جودة القوائم المالية وإعطائها أكثر مصداقية وشفافية وقبول لدى الأطراف المستخدمة لها، وبأقل وقت وتكلفة. كلمات مفتاحية: معايير التدقيق الجزائرية؛ سير؛ قوائم مالية؛ جودة؛ تقرير تدقيق.

Abstract:

This study aims to identify how the application of Algerian Auditing Standard 530 has affected the quality of financial statements due to the implications of this relationship on the quality of audit results, In order to achieve the objective of the study, it was requested to design a questionnaire form distributed to a group of professionals in north-eastern Algeria, and SPSS version 22 was used for the data analysis.

The study concluded that there is a strong correlation between Algerian Auditing Standard 530, and the quality of financial statements, as the application of audit Sounding increases the quality of financial statements and

gives them more credibility, transparency and acceptance by the parties used for them and at the lowest time and cost.

Keywords: Normes algériennes d'audit, Sounding; financial statements; Qualité; Audit Report.

1. مقدمة:

قامت مختلف دول العالم بإصدار مجموعة من المعايير تحكم مهنة التدقيق استجابة لدعوات المطالبة بتحسين مستوى خدمات المدققين، سواء تعلق الأمر بإصدار معايير وطنية أو تبني للمعايير الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين.

سارت الجزائر على غرار باقي الدول في نفس النهج من خلال قيامها بعدة إصلاحات كان أولها تبني النظام المحاسبي المالي الجديد سنة 2010، يليها إصدار قانون إعادة تنظيم المهنة في الجزائر القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ثم إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق من طرف المجلس الوطني للمحاسبة والمستمدة من المعايير الدولية قصد الرفع من الأداء المهني لممارسي مهنة التدقيق الخارجية في الجزائر و إضفاء الثقة والمصدقية اللازمة على مخرجات عملية التدقيق المتمثلة في القوائم المالية.

يعد المعيار الجزائري للتدقيق رقم 530 "السير في التدقيق" من بين هذه المعايير التي تبنتها الجزائر والذي يعتبر المعايير الأكثر ملائمة في تحديد نطاق اختبارات التدقيق المتعلقة بالعمليات المالية، حيث يعتمد على تطبيق إجراءات التدقيق على أقل من 100% من عناصر مفردات المجتمع الإحصائي واستخدام المعلومات الناتجة للوصول إلى صورة عامة عن المجتمع الإحصائي، بهدف الوصول إلى نتائج سريعة لاتخاذ القرارات المناسبة بدل من إجراء تدقيق شامل يكون في الغالب عالي التكاليف.

1.1 إشكالية الدراسة:

تعد معايير التدقيق الجزائرية أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام ممارسي التدقيق في الجزائر، حيث يمكن لها أن تلعب دور فعال في مجال الإصلاح المحاسبي وزيادة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية من خلال الالتزام بتطبيقها، حيث يعد المعيار 530 "السير في التدقيق" أحد أهم هذه المعايير لذا سعينا من خلال هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر تطبيق السير في التدقيق على تعزيز جودة القوائم المالية من خلال كل ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث الرئيسية بالتساؤل التالي:

ما مدى تأثير تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية في الشمال الشرقي الجزائري خلال سنة 2020؟

الأسئلة الفرعية:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للمعيار التدقيق الجزائري 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية.

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للمعيار التدقيق الجزائري 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد الملائمة.

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للمعيار التدقيق الجزائري 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للمقارنة.

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للمعيار التدقيق الجزائري 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للفهم.

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، تم صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لمعيار التدقيق الجزائري 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال أبعاده الأربعة (الموثوقية، القابلية للفهم، الملائمة، القابلية للمقارنة).

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للمعيار التدقيق الجزائري 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للمعيار التدقيق الجزائري 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد الملائمة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للمعيار التدقيق الجزائري 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للمقارنة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 للمعيار التدقيق الجزائري 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للفهم.

2.1 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي، حيث اعتمدت الدراسة على جمع البيانات وتحليلها وفق الأساليب الحديثة، لقياس أثر تطبيق معايير التدقيق الجزائرية على جودة القوائم المالية خلال الفترة المدروسة.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بالمعيار الجزائري للمراجعة 530 والتعريف بالقوائم المالية من خلال المفهوم والأهداف والخصائص والتعرف على مدى تأثير تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السر في التدقيق" على تحسين جودة القوائم المالية.

4.1 الأدوات المستعملة:

للتعرف على أثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية أعتمد في الجزء النظري على: الكتب، المقالات، الدراسات السابقة التي هي على علاقة بالموضوع، مقررات المجلس الوطني للمحاسبة، بينما اعتمدت الدراسة الميدانية على استبانة موجهة إلى المهنيين في مكاتب التدقيق والمؤسسات الاقتصادية أسلوبا لجمع البيانات والمعلومات وذلك بغية تحليلها بالاعتماد على برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) النسخة 22 واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من بينها تحليل التباين الأحادي **ANOVA One-Way**، الوسط الحسابي الانحراف المعياري.

2. الإطار النظري للدراسة:

ضمن هذا الإطار سنتطرق إلى المفاهيم النظرية للمعيار الجزائري للتدقيق 530 "السر في التدقيق" وجودة القوائم المالية

2.1 تعريف المعايير الجزائرية للتدقيق:

تعرف المعايير الجزائرية للتدقيق على أنها إحدى الركائز الأساسية لعمل المدقق سواء كان داخليا أو خارجيا، وتعمل تلك المعايير على مواكبة التطورات التي تحدث في مجال المحاسبة أو التدقيق. (بوزيدة و سايج، 2017، صفحة 44).

كما تعرف على أنها "مرجع يسترشد به المهنيين من أجل أداء مهمتهم والخروج بتقرير ذات جودة عالية يفيد كل من المساهمين والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم." (صنهاجي، عوادي، و عمامرة، 2017، صفحة 427).

من خلال التعريفين السابقين يتضح، أن المعايير الجزائرية للتدقيق تعتبر المرجع الرئيسي للمدقق والإطار العام المنظم لمهنة تدقيق الحسابات في الجزائر، إذ تعمل على توضيح الخطوات والمراحل الهامة التي يمر بها محافظ الحسابات منذ قبوله المهمة وصولاً إلى التقرير النهائي.

2.2 عرض المقرر الرابع المتضمن معيار التدقيق الجزائري 530 "السر في التدقيق":

أصدرت وزارة المالية من خلال المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) أربع مقررات تتضمن معايير التدقيق الجزائرية حيث تبنت الجزائر 16 معيار إلى حد الآن سنعرض ما جاء في آخر مقرر الحامل للمعايير التدقيق الجزائرية، وفق القرار 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق أصدرت الجزائر المجموعة الرابعة حيث جاء في المادة الأولى من هذا المقرر الذي وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للمراجعة وهي: (وزارة المالية، 2018)

المعيار الجزائري للمراجعة 230 وثائق التدقيق.

المعيار الجزائري للمراجعة 501 العناصر المقنعة اعتبارات خاصة.

المعيار الجزائري للمراجعة 530 السر في التدقيق.

المعيار الجزائري للمراجعة 540 مراجعة التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به.

3.2 تعريف المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السر في التدقيق":

جاء المعيار 530 السر في التدقيق في إطار استكمال الجزائر مساعيها نحو بناء إطار مرجعي للمهنة بغية تحسين نوعية التدقيق و الوصول إلى نتائج أفضل حيث أكد المعيار 530 على ضرورة استخدام العينات في ظل كبر حجم المنشأة وتعدد نشاطها وتوجد عدة مفاهيم يتضمنها هذا المعيار نتناولها كالتالي :

أ. السر في التدقيق: عرف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي عينات التدقيق بأنها تطبيق إجراءات التدقيق على أقل من 100% من مفردات مجموع العمليات ليتمكن المدقق من الحصول على دليل التدقيق وتقييمه لبعض من خصائص المفردات المختارة لكي يساعده في تكوين نتيجة بشأن المجتمع. (أحمد، 2009) كما يعرف أيضا "السر الذي أجري على نسبة أقل من 100% من عناصر مجتمع إحصائي دال للتدقيق هو وسيلة توفر للمدقق قاعدة معقولة لاستقراء نتائجه حول عينة ما على كافة المجتمع الإحصائي الذي إستخرجت منه" (وزارة المالية، 2018) ويقصد بالمفردات العناصر المكونة للمجتمع أي أن كل حساب يعتبر مفردة من المجتمع.

ب. السبر الإحصائي وغير الإحصائي: حسب المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السبر في التدقيق" يعد السبر إحصائيا إذا توفرت فيه خاصيتين التاليتين: (وزارة المالية، 2018).

* الأخذ العشوائي للعناصر المكونة للعينة.

* استخدام نظرية الاحتمالات لتقييم نتائج السبر بما في ذلك قياس مخاطر أخذ العينة

4.2 مجال تطبيق المعيار الجزائري للمراجعة 530 "السبر في التدقيق": (وزارة المالية، 2018)

- يطبق المعيار الجزائري للتدقيق 530 في حالة قرر المدقق استخدام السبر في التدقيق لإنجاز إجراءات التدقيق كما يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي وغير إحصائي لتحديد واختيار العينة ما ووضع فحوص لإجراءات الاختبار ومراجعة تفصيلية وتقييم نتائج السبر.

- كما يتم المعيار 530 المعيار الجزائري 500 الذي يعالج واجبات المدقق في إطار تحديد وإنجاز إجراءات التدقيق الموجهة إلى جميع العناصر اللازمة التي تمكنه من خلاصات معقولة والتي يؤسسه عليها رأيه.

5.2 هدف المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السبر في التدقيق":

يهدف المراجع الذي يستعين بالسبر في التدقيق إلى الحصول على قاعدة معقولة يستخرج منها

الاستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة. (وزارة المالية، 2018)

6.2. جودة القوائم المالية:

تعد القوائم المالية أهم وسيلة يتم عبرها تقديم المعلومات لمتخذي القرارات وتمثل هذه القوائم في: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (حسابات النتائج)، قائمة التدفقات النقدية (سيولة الخزينة)، قائمة التغيرات في حقوق الملكية (تغير الأموال الخاصة)، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكتملة للميزانية وحسابات النتائج.

2.6.1 تعريف القوائم المالية:

تعرف القوائم على أنها الجزء المحوري للتقارير المالية، حيث تعد القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل

المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية (طارق، 2005، صفحة 35)

كما تعرف على أنها "أوعية مالية تبين الأصول و الخصوم والحسابات الأخرى من أجل بيان سير المنثأة الاقتصادية من ربح أو خسارة من لتوفير المعلومات للمستخدمين الداخليين او الخارجيين" (محمد، 2020،

صفحة 75)

وعرفت على أنها وسيلة تصل بها المعلومات المالية إلى المستفيدين منها لمساعدتهم في إتخاذ القرارات سواء كانوا أصحاب المؤسسات أنفسهم أو لعرضها على الجمهور أو تحتاجها الدولة. (ياسين و نعيمجي، 2020، صفحة 720)

من خلال ما سبق يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية تحتوي على قوائم وجداول ملحقة متكاملة فيما بينها، تعمل على إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات من أجل عرضها على مختلف مستخدميها.

2.6.2 مستخدمو القوائم المالية:

أعطى النظام المحاسبي المالي الأولوية لفئة المستثمرين في إستخدام القوائم المالية ويليهم الموظفون، الموردون، العملاء المقرضون، الحكومة ودوائرها المختلفة، الجمهور. (مجدوبي و سايح، 2019، صفحة 154)

3.6.2 أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية حسب ما جاء في معايير المحاسبة الدولية IASB إلى إعطاء معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الميزانية وتبين الكفاءة الاقتصادية من خلال جدول حسابات النتائج، وتحدد تغيرات الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة وذلك لتلبية احتياجات مستخدميها في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية. (Robert, 2017)

كما تهدف إلى ضمان الشفافية والوضوح من خلال الإفصاح الكامل وتقديم عرض وافي للمعلومات المفيدة في إتخاذ القرارات. (Sarbeh, 2012).

4.6.2 خصائص القوائم المالية:

أ. الموثوقية: لتكون المعلومة موثوقا فيها ويمكن الاعتماد عليها يجب أن تكون خالية من الأخطاء والتحيز وتعكس بصدق العمليات والأحداث حتى تصبح صالحة للاستخدام (مومني و الطيب، 2020، صفحة 313)

ب. الملائمة: تعتبر المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في إتخاذ القرار، حيث تساعد المستخدمين في إجراء التنبؤات.

ج. القابلية للمقارنة: أي قابلية المعلومات بعد أن تقدم بطريقة متناسقة و على أسس معالجة محاسبية موحدة ينتج عنها قابلية القوائم المالية للمقارنة بين السنوات وبين مؤسسات لها نفس النشاط.

د. القابلية للفهم: يقصد بقابلية البيانات للفهم أي سهولة فهمها من طرف المستخدمين لها وخلوها من الغموض للاستفادة منها، أي أن البيانات الموجودة في القوائم المالية، كما يجب أن تكون واضحة وبسيطة كما يجب عدم استبعاد معلومات حول المسائل المعقد التي يجب تضمينها في البيانات المالية. (مومني و الطيب، 2020، صفحة 313)

3. الدراسة الميدانية:

تمثلت الدراسة الميدانية في دراسة وتحليل أثر تطبيق المعيار الجزائري للمراجعة 530"السبر في التدقيق" على تحسين جودة القوائم المالية وذلك من خلال دراسة لعينة من المهنيين في الشمال الشرقي للجزائر، حيث أعتمد على استمارة مصممة من أجل جمع البيانات من عينة الدراسة، وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) النسخة 22.

1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

تم اختيار عينة البحث بطريقة منتظمة إشملت على مجموعة من الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات والعاملين في مجال التدقيق والمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية، حيث قمنا بتوزيع 60 إستمارة على ثلاث ولايات في الشمال الشرقي (برج بوعريج، سطيف، قسنطينة) بالتساوي و إسترجعنا منها 54 وبعد تفرغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) النسخة 22 قمنا بحساب النسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مواصفات عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	33	61%
	أنثى	21	39%
المؤهل العلمي	ليسانس	19	35%
	ماستر	14	26%
	ماجستير	13	24%
	دكتوراه	8	15%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	20	37%
	5-10 سنوات	21	39%
	أكثر من 10 سنوات	13	24%
التخصص	محاسبة	35	64%
	مالية	19	36%
الوظيفة	محافظي حسابات	10	64%
	محاسبين	35	20%
	الخبراء المحاسبين	09	16%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات (SPSS) النسخة 22

من خلال الجدول يتضح أن أغلبية مفردات العينة من الذكور تقدر نسبتهم بـ 61% أما المستوى التعليمي والمؤهلات العلمية فهي متنوعة ومرتفعة مع غالبية أصحاب شهادات ليسانس ومعظم أفراد العينة متوسطي الخبرة من (5-10) سنوات وأغلبهم أصحاب تخصص محاسبة .

3. 2 مقياس الدراسة:

مقياس ليكارت الخماسي من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء لتوازن درجاته، يتحدد مجال المتوسط الحسابي المرجح كالتالي: من خلال حساب المدى (5-1=4) ثم تقسّمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (0.8=5/4) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1) لتحديد الحد الأدنى للخلية الأولى.

الجدول رقم 2: مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات (SPSS) النسخة 22

3. 4 ضبط المقياس بطريقة ألفا كرونباخ:

يستخدم لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لقرارات الاستبانة، والنسبة المقبولة إحصائياً 60%، ويمكن توضيح ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم 3: صدق وثبات الدراسة

اسم المتغير	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
المحور الأول: السبر في التدقيق	10	0.771
المحور الثاني: جودة القوائم المالية	08	0.882
الاستبيان ككل	18	0.894

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات (SPSS) النسخة 22

من خلال الجدول نلاحظ أنه بتطبيق ألفا كرونباخ لتأكد من ثبات الاستبانة تحصلنا على قيمة إجمالية 0.894 وأخذ محور السبر في المراجعة قيمة ثبات تقدر بـ 0.771 ومحور جودة القوائم المالية قيمة ثبات

أكبر تقدر ب 0.882 ، وهذا يدل على أن عبارة الإستمارة تتصف بثبات النتائج، كما بلغ معامل الصدق 0.945 وبالتالي تم التأكد من ثبات وصدق الإستبانة مما يجعل الاعتماد عليها في تحليل النتائج صالحا.

5.3 تحليل نتائج الدراسة الميدانية

أ. عرض وتحليل نتائج فقرات المحور الأول "السبر في التدقيق"

يوضح الجدول التالي آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول:

الجدول رقم 4: إتجاه اراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الأول: تطبيق معيار التدقيق الجزائري 530 "السبر في التدقيق"
محايد	1.008	3.240	يلتزم المدقق في الجزائر بتطبيق معيار التدقيق الجزائري 530 "السبر في التدقيق"
موافق	1.141	3.407	تنظم المؤسسات دورات للمدققين في كيفية تطبيق معايير التدقيق الجزائرية
موافق	0.951	3.666	الدراية تامة بالمصطلحات الإحصائية في عملية التدقيق من متطلبات استخدام العينة الإحصائية بشكل صحيح
محايد	0.868	3.333	يساهم الحجم المناسب للعينة في زيادة موثوقية القوائم المالية
موافق	0.991	3.780	تقليل حالات الخطأ والانحرافات في القوائم المالية من أهم أسباب تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530
موافق	0.818	3.481	يلتزم المدقق بخصائص المجتمع عند أخذ عينة الدراسة
موافق	0.658	4.018	كل مفردة في المجتمع لها فرصة لتكون من مفردات العينة
موافق	0.740	3.592	الاعتماد على معيار السبر في التدقيق 530 يزيد من شفافية الإفصاح في القوائم المالية
محايد	0.919	3.277	تطبيق معيار السبر في التدقيق يزيد من ملائمة المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية
موافق	1.164	4.037	يساهم السبر في اكتشاف الأخطاء وحالات الغش
موافق	0.581	3.566	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (SPSS) النسخة 22

يظهر من خلال الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.24-4.037) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.658-1.164) بدرجة بين موافق ومحاميد، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ 3.566 بإنحراف معياري 0.581 وباتجاه عام موافق.

2.4 عرض وتحليل نتائج فقرات المحور الثاني جودة القوائم المالية

يوضح الجدول التالي آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني جودة القوائم المالية

الجدول رقم 5: إتجاه اراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور الثاني: جودة القوائم المالية
البعد الأول: موثوقية القوائم المالية			
موافق بشدة	0.574	4.518	تعتبر المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية حيادية وخالية من التحيز
موافق	0.551	4.185	المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة
البعد الثاني الملائمة			
موافق بشدة	0.752	4.666	تقدم التقارير المالية معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة
موافق بشدة	0.605	4.463	للمعلومات المحاسبية دور هام في إيجاد القيمة التنبؤية للقوائم المالية للمستقبل
البعد الثالث: القابلية للمقارنة			
موافق بشدة	0.554	4.648	تعمل القوائم المالية على توفير معلومات عن التغير في الأداء المالي للمؤسسة
موافق	0.649	4.259	تقدم القوائم المالية معلومات محاسبية تسمح للمؤسسة بإجراء مقارنات مع السنوات السابقة أو المؤسسات المماثلة
البعد الرابع: القابلية للفهم			
موافق بشدة	0.559	4.629	المعلومات الواردة في القوائم المالية بسيطة واضحة وخالية من التعقيدات

موافق بشدة	0.743	4.555	يتم الإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية كاملة غير منقوصة
موافق بشدة	0.549	4.405	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (SPSS) النسخة 22

يتضح لنا من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.185-4.666) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.551-0752) بدرجة بين موافق وموافق بشدة، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ 4.4051 بانحراف معياري 0.549 وبتجاه عام موافق بشدة.

ب. اختبار الفرضيات:

بعد عرض عين الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة وتحليل نتائج فقرات المحاور نقوم باختبار الفرضيات الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لأثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السبر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال أبعاده الأربعة (الموثوقية، القابلية للفهم، الملائمة، القابلية للمقارنة)

الجدول رقم 6: نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضية الرئيسية

مستوى المعنوية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	التباين
0.000	204.818	12.759	1	12.759	الانحدار
		0.062	52	3.239	الخطأ
	-	-	53	15.998	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (SPSS) النسخة 22

يتبين من الجدول أن هناك ثبات في صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الرئيسية حيث وصلت قيمة F المحسوبة (18.808) بقيمة إحصائية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، ومن أجل تحديد العلاقة بين المتغير المستقل الذي يتمثل في المعيار الجزائري للمراجعة 530 "السبر في التدقيق" و المتغير التابع جودة القوائم المالية نستخدم نتائج تحليل التباين ANOVA وتحليل الانحدار والجدول التالي يبين ذلك: الجدول رقم 7: نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لأثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 على جودة القوائم المالية

تحليل التباين ANOVA				
---------------------	--	--	--	--

المتغير المستقل	قيمة T	مستوى المعنوية	قيمة F	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	معامل التحديد	الجزء الثابت	ميل المتغير المستقل
المتغير التابع	14.311	0.000	204.818	0.000	0.893	0.798	1.397	0.843

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (SPSS) النسخة 22

نلاحظ من خلال النتائج الملخصة في الجدول قيمة **F** المحسوبة بلغت 204.818 وقيمة **T** بلغت 14.311 بمستوى معنوية 0.000 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يؤكد وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، كما نلاحظ أن معامل الارتباط بلغ (0.893) أي أن قيمته تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، بينما بلغ معامل التحديد 0.798، أي أن 79% من التغيرات الحاصلة في جودة القوائم المالية ترجع إلى التغيرات الحاصلة في السبر في المراجعة وجاءت

العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط من الشكل التالي: $Y=1.397+0.843X$

من خلال العلاقة الرياضية نفس التغير في السبر في المراجعة بدرجة واحدة تؤدي إلى التغير الطردي في جودة القوائم المالية بمقدار (0.843) درجة بناء على هذا الأساس نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لأثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السبر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال أبعاده الأربعة.

الفرضيات الفرعية:

لاختبار هذه الفرضيات الفرعية تم استخدام نتائج تحليل التباين **ANOVA** وتحليل الانحدار والجدول

التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 8: نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار الفرضيات الفرعية

المتغير المستقل	قيمة T	مستوى المعنوية	تحليل التباين ANOVA			معامل الارتباط	معامل التحديد	الجزء الثابت	ميل المتغير المستقل
			قيمة F	مستوى المعنوية	مستوى المعنوية				
الموثوقية	6.629	0.000	83.549	0.000	0.785	0.616	1.945	0.742	
الملائمة	7.630	0.000	30.848	0.000	0.610	0.372	2.592	0.522	

0.766	1.798	0.599	0.774	0.000	77.672	0.000	5.654	القابلية للمقارنة
0.701	1.850	0.747	0.864	0.000	153.564	0.000	9.047	القابلية للفهم

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (SPSS) النسخة 22

-الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لتطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 السبر في التدقيق على جودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية.

نلاحظ من خلال النتائج الملخصة في الجدول أن قيمة f المحسوبة 83.549 وقيمة T 6.629 بمستوى معنوية 0.000 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.000 وهو ما يفسر وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين كما نلاحظ أن معامل الارتباط 0.785 ومعامل التحديد 0.616 أي توجد علاقة طردية بين السبر في التدقيق وبعد الموثوقية وجاءت العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط كما يلي: $Y1.945+0.742X$

من خلال العلاقة الرياضية نفس التغير في السبر في التدقيق بوحدة واحدة تؤدي إلى التغير طردي في جودة القوائم المالية بمقدار 0.742 وحدة وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لتطبيق المعيار الجزائري للمراجعة 530 "السبر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية

-الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لتطبيق المعيار الجزائري للمراجعة 530 السبر في التدقيق على جودة القوائم المالية من خلال بعد الملائمة.

نلاحظ من خلال النتائج الملخصة في الجدول أن قيمة F المحسوبة 30.848 وقيمة T 7.630 بمستوى معنوية 0.000 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.000 وهو ما يفسر وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين كما نلاحظ أن معامل الارتباط 0.610 ومعامل التحديد 0.372 أي يوجد علاقة طردية بين السبر في التدقيق وبعد الملائمة وجاءت العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط كما يلي: $Y=2.592+0.522X$

من خلال العلاقة الرياضية نفس التغير في السبر في التدقيق بوحدة واحدة تؤدي إلى التغير طردي في جودة القوائم المالية بمقدار 0.522 وحدة وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة يوجد

أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لأثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد الملائمة

-الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لتطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 السر في التدقيق على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للمقارنة.

نلاحظ من خلال النتائج الملخصة في الجدول أن قيمة F المحسوبة 77.672 وقيمة T 5.654 بمستوى معنوية 0.000 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.000 وهو ما يفسر وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين كما نلاحظ أن معامل الارتباط 0.774 ومعامل التحديد 0.599، أي يوجد علاقة طردية بين السر في المراجعة وبعد المصدقية وجاءت العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط كما يلي: $Y=1.798+0.776X$

من خلال العلاقة الرياضية نفس التغير في السر في التدقيق بوحدة واحدة تؤدي إلى التغير طردي في جودة القوائم المالية بمقدار 0.776 وحدة وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لأثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للمقارنة

-الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لأثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 السر في التدقيق على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للفهم.

نلاحظ من خلال النتائج الملخصة في الجدول أن قيمة F المحسوبة 153.564 وقيمة T 9.047 بمستوى معنوية 0.000 وهو ما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.000 وهو ما يفسر وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين كما نلاحظ أن معامل الارتباط 0.864 ومعامل التحديد 0.747 أي توجد علاقة طردية بين السر في المراجعة وبعد المصدقية وجاءت العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط كما يلي $Y=1.850+0.701X$

من خلال العلاقة الرياضية نفس التغير في السر في التدقيق بوحدة واحدة تؤدي إلى التغير طردي في جودة القوائم المالية بمقدار 0.701 وحدة وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05 لأثر تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السر في التدقيق" على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للفهم

4. خاتمة:

حاولت الدراسة معالجة الإشكالية التي تدور حول أثر تطبيق معيار التدقيق الجزائري 530 "السير في التدقيق" على جودة القوائم المالية، وكانت هذه الدراسة محاولة لتوفيق بين الإطار النظري والميداني حيث تطرق الجزء الأول إلى مفاهيم حول متغيرات الدراسة، أما الجزء الثاني الميداني فتناول دراسة ميدانية وزعت فيها مجموعة من الأسئلة في شكل استمارة على عينة متكونة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين ومحاسبين في الشمال الشرقي للجزائر وتوصل البحث من خلالها إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

النتائج العامة لدراسة:

- معيار التدقيق الجزائري 530 "السير في التدقيق" مستمد من المعيار الدولي للتدقيق 530 تدقيق العينات.
- ينص المعيار الجزائري للتدقيق على أن السير الذي أجري على نسبة أقل من 100% من عناصر مجتمع إحصائي دال للتدقيق هو وسيلة توفر للمدقق قاعدة معقولة لاستقراء نتائجه حول عينة ما على كافة المجتمع الإحصائي الذي استخرجت منه.
- تطبيق معايير المراجعة الجزائرية في اعداد وعرض القوائم المالية ينتج عنه معلومات محاسبية تتسم بالخصائص النوعية وبالتالي الوصول الى قوائم مالية ذات جودة عالية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السير في التدقيق" وجودة القوائم المالية من خلال التأثير على أبعاده الأربعة المصدقية، الملائمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة.
- تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 يزيد من جودة القوائم المالية.
- يعد بعد القابلية للمقارنة هو الأكثر تأثيرا بتطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 530 "السير في التدقيق".
- استخدام أسلوب السير في التدقيق يؤدي إلى توفير الوقت والتكلفة.

5. قائمة المراجع:

- Robert, O. (2017). *Pratique des normes IFRS*. PARIS: Dunod.
- Sarbeh, H. (2012). *Gestion comptable par application conforme aux nouveau scf et au normes comptables ias/ifrs*. Algerie: page bleu.
- 1. حلمي جمعة أحمد. (2009). المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 2. حميد بوزيدة، و فايز سايج. (2017). تحسين جودة تبنى المعايير الجزائرية للتدقيق-دراسة ميدانية لعينة من المدققين الجزائريين-. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 01، صفحة 44.

3. شهرزاد مجدوبي. و حمزة سايح. (اوت, 2019). مجلة البشائر الاقتصادية، العدد2. مدى التزام الشركات الاقتصاديةبالافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، صفحة 154.
4. عبد العال حماد طارق. (2005). التقارير المالية. مصر: الدار الجامعية.
5. فضل المولى محمد. (2020). أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبة الالكترونية على مراجعة القوائم المالية المعدة وفق المعايير الإسلامية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، صفحة 75.
- مومني ف، & الطيب ي (2020) مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة أفاق للبحوث والدراسات.. p. 313 ,
7. نشمة ياسين، و عبد الكريم نعيجي. (ديسمبر, 2020). مدى مصداقية وشفافية القوائم المالية المجمعة لمجمع الشركات وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية العدد02، صفحة 720.
8. وزارة المالية. (2018). المقرر رقم77: المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق(230-501-530-540). تاريخ الاسترداد 08 02, 2020، من www.cnc.dz.
9. وهيبة صنهاجي، عبد القادر عوادي، و محمد العيد عمامرة. (ديسمبر, 2017). أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي. مجلة العلوم الغدارية و المالية العدد01، صفحة 427.